في خمسة اوقات لزمه دم وقالا العاني وعليه ما لان الجملة فيه على الجملة فيدا خل
العذر اذا الواحد على الواحد في تكميل الدم وان تعذر عن الاول يعليه للثاني فكان عذرا
لكل وطئ فكان لانه سبب لها فالاول لم توجد منه جنابة في عين وعنه ان بعد سبب
المحظور ولبس الخز بالبرد والمرض فكفارات والاكان فعل الاثم ومن لبس قميصا وجبة
وعمامة لعلة واحدة فكان دم واحد فان اعتل بلبس جبة ثم رأى اعتل بلبس جبة فعليه
عليه كفارتان وقال ابن حامد في الارشاد اذا لبس وغطى رأسه مرارا فكفارتان
وان كان في وقت واحد فدم واحد وعند ابي حنيفة ان لبس في مجلس واحد اخلت لا
في مجالس وعند مالك سداخل هذا الوطئ فقط وعند مولى الشافعي لا يدا خل وفي
العذر يدا خل وله قول عليه للوطئ الثاني شاة كقولنا لابي حنيفة لنا ما يدا خل صائما
يدا خل مفرقا كالاحداث والحدود وكفارات الايمان ولانها كفارة لا تصير سببا
للاثم بيسر فكفارة اليمين ولانه وطئ يكفر عنه كالاول او محظور يكفر عنه كغيره
ولان الله اوجب في جماع الراس مدية ولم يفرق ولانه لما سقط بالنسيان ولنا على انه لا
يدا خل اذا كفر عن الاول عامدا بالحدود والايمان وعند ذكفارة الصيد يعذر
بعلة الجماعة وعليه الاكثر وفاقا لان الاية ان من صام صدر الزمه مسلة ومن صام
اكثر الزمه مسل ذلك ولانه لو صام اكثر مما بعد الجزاء صح وقوعا اولى لان حال التفريق
لبس اعظم تحالة كسائر المحظورات ولانها كفارة مسل كقتل الاذى او بدل مسلف كبدل
مال الاذى وقال حنبل لا يعذر ان لم يكفر عن الاول وحكي عنه مطلقا وقتل
حنبل ان بعذر صلة ناسيا ولاجزاء سمعت الله منه روى عن سريج ومجاهد وسعيد بن جبير
والنخعي وطاوس وقالة داود للاية لان الجزاء اذا علق بلفظ من لم يشترط تحوم من
دخل داري فله درهم ولانه قال ومن عاد فسمعت الله منه ولعمري ان عاد اذا اصاب
المحرم مرارا فصل ذهب سمعت الله منك رواه الجماعة وبابن المحظورات ولان الاصل

براءة الذمة والخروج عن الاول ان الجزاء شكل وشرط في بعضها ان يخرج من وجاده وفي
بعضها يحول كل واحد مقصودا والعمل يقع في صيد مضمون وعن الثاني انه لا يمنع كقوله في ايمه
الربا ومن عاد فاولئك اصحاب النار والعائد ما سلف وامره الى الله وكقوله في ايمه
المحاربة ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الاخرة عذاب عظيم لا منع من العزم وعن
الثالث بمنع صحته وللدارقطني عنه في حمام الحرم الحمام مباح وسعيد بن طاهر الجناب
والسنة عليه وسقوط الواجب الرابع وعند ذ سعد محظورات من احرام بحجة
الفاسد بقي عليه وهو اسقوط وفاقا لاخذه في محلفه والايمان محلف وعنه هما
واحد وعنه ان كان في وقت واحد والا فلكل واحد كفارة احتاط ابو بكر قال
القاضي وان عمل لاجلها لانها افعال محلفه وموجباتها محلفه كالحدود والمحلفه
وقيل ان ما عدا الوقت بعذر القذاة والاقلا ولا تفسد الاحرام بفضه ما لبسه
وفاقا لانه لا يخرج منه ما لعسا دحلان سائر العبادات وتلزم دم لرفضه ذكره
في الرعب وعن وفي المغني وعين لابي لرفضه لانها سنة لم يعد سنا وحلم الاحرام
ما قبض عليه وفاقا للمالكية والشافعي لانها احتاطت محلفه معذورة كفارتها كفعلها
ناعرة وجه الرفض وعند لاحنيفة عليه كفارة واحد وهو رواية في المسعب
وحالف ابو حنيفة في احرام القفير لعدم لزومه عنده ولانه احرام عنده
مطلقا ولا تفسد الاحرام محتوم واعياء وفاقا وذكر ابن عقيل وجهين قال في
مورد انه مبناه على الوسعة وسرعة الحصول فلهذا لو احرم بحامعا انعقد وجلة
كالصحيح وسقوط قبل الفعل لما مر وعمد صحي ومحتوم خطاء وان لبس او تطيب او
غطى رأسه ناسيا او جاهلا او مكرها فلا فدية عليه بعلة الجماعة وذكره الشيخ
وعن ظاهر المذهب واحتاط الخرقي وعنه وفاقا للشافعي لما روى ابن ماجة باسناده
ان المصفى بالوليد بن مسلم نا الاوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

Copyright © King Saud University